وقفات مع حسن المالكي
في كتابه "نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي"

د سعيد صيني

١٧ ذو القعدة ١٤٣٨

وقفات مع الأستاذ حسن المالكي في كتابه
"نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي"

كنت في زيارة للأستاذ أحمد سلم، في اثنينيته، فرأيته يقرأ هذا الكتاب الذي لفت انتباهي بشدة، لأني أراجع بعض الكتب التي أعدت صياغتها في المنهج الإسلامي للبحث: أصول الفقه، وأصول الحديث، ومنهج الأبحاث التاريخية، وغارق، حاليا، في أصول التفسير. جذب الكتاب انتباهي لأني شحذت ولا أزال من يهديني أخطائي في الكتب التي أعددتها، فلم أحصل بعد على أي هدية تُذكر، رغم أنها منشورة في الإنترنت، ومنها موقعي www.saeedsieny.net . فعنوان الكتاب يغري "نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي: قراءة نقدية لنماذج من الأعمال والدراسات الجامعية"(١) لأنه يدل على وجود نقد للكتابات حول الأحداث التاريخية الإسلامية الرئيسة –على أقل تقدير– ولا سيما أحداث الفتنة الكبرى...

وربما أن الدافع الرئيس لكتابة هذا التقويم هو الاستجابة للدعوة الكريمة لمؤلف الكتاب، حيث يقول "كنت في الأسبوع الماضي قد كتبت مقالا من جزءين، **حاولت فيهما استنهاض همة القارئ ليكون أكثر مساهمة ومتابعة وإيجابية لما ينشر** من (المقالات العلمية) خاصة ولما يقرأه من المواد بشكل عام. **وبيّنت شيئا من المعاناة التي يكابدها الكاتب المخلص الذي يحرص على هذا القارئ**."(ص٢٢١) فأنا أعاني منها أيضا.

وعند الانتهاء من قراءة الكتاب ظهر لي الأستاذ المالكي، في الكتاب، يحترق حماسا لنقد كبار المتخصصين والدعاة، وتهمة أم المؤمنين عائشة، حبيبة نبي رب العالمين ومن معها بالتسبب في سفك دماء مئات المسلمين بسيوف المسلمين، وذلك بسبب نعومة أظفاره، في فترة شبابه، حيث كان في العشرينات المتأخرة من عمره. وقلت هذه فرصة لأحثه على إهدائي نقده لما كتبت في مناهج البحث الإسلامي، ولاسيما أنه الآن أكثر نضجا وعلما.

وللحقيقة، هناك أقوال جميلة يضمنها كتابه، ينبغي على كل باحث مسلم أن يحرص على تطبيقها، ومثالها البارز ما أورد في خاتمة الكتاب، وفي مواضع متفرقة. ولكن هناك أخطاء

---

١) المالكي، حسن فرحان، نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي.

جسيمة في المعلومات وفي تطبيق المناهج التي يدعوا إليها بعنف. ولهذا فإن الكتاب يتطلب بعض الوقفات مع معلوماته وأفكاره المجموعة في الكتاب. وتدور هذه الوقفات حول النقاط التالية:

١ – القضية الجوهرية في الكتاب.
٢ – منهج المحدثين والروايات التاريخية
٣ – التناقض بين القول والفعل
٤ – الخطأ في فهم النصوص والشريعة
٥ – الصحابة بين المالكي وسيف
٦ – سبب الحقد على سيف

أولا – القضية الجوهرية في الكتاب:

يقول المالكي "الخلاصة في بيعة علي، رضي الله عنه، أنها بيعة شرعية صحيحة ... صحة خلافة الخلفاء الأربعة...وأن من طعن في خلافة أحد منهم **فهو أضل من حمار أهله**."(ص ١٢٣)

وللحقيقة فوجئت، عندما انتهيت من قراءة الكتاب الذي يزيد عن الثلاثمائة صفحة، أن الكتاب يركز على قضية واحدة هي بيعة الخليفة الراشد الرابع، وكأنها الحادثة الفريدة في التاريخ الإسلامي كله، خلال أربعة قرون –على أقل تقدير. هذا مع أن المسلمين لا يشكون في شرعية بيعته، ولكن يختلفون معه في قراراته بعد البيعة، ويختلفون في تبريرها. فهل قضية بيعة علي، رضي الله عنه، يمثل التاريخ الإسلامي كله، فتملأ حوالي ٣٠٠ هجوما وصراخا؟ حاشاه الخليفة الراشد الرابع أن يحتاج إلى ذلك. إن الباحث اليقظ يعلم أنه لا خلاف عند العقلاء أن بيعة علي، رضي الله عنه، كانت صحيحة، فقد اتفق عليها معظم قادة الخارجين على الخليفة الراشد عثمان، والكثير من خيار أهل المدينة. بل، يُعد من مناقبه، رضي الله عنه، قبول البيعة في تلك الظروف العصيبة التي رفض فيها البيعة ثلاثة ممن رشحهم عمر ابن الخطاب: طلحة بن عبيد الله، والزبير ابن العوام، وسعد بن أبي قاص.(٢)

٢) سيف، تحقيق السامرائي ص ٢-٧؛ سيف، تحقيق عرموش ص ٩١-٩٤.

وأقول مازحا لأخي حسن، هل يصدق القول: من كان على رأسه بطحة يتحسسها؟

ثانيا: منهج المحدثين والروايات التاريخية:

عند الحديث عن عملية أو قواعد التحقق من مصداقية النصوص والأخبار الماضية يجب أن يتنبه الباحث إلى حقائق بدهية، وهي ضرورة التفريق بين طبيعة المادة العلمية ومناهجها. فهل هي نصوص القرآن الكريم التي تشترط التواتر لفظا ومعنى؟ أو هي نصوص السنة التي يختلط فيها اللفظ البشري مع اللفظ المقدس؟ أو هي كتابات بشرية في صورة مخطوطة؟ أو هي روايات تاريخية عن أنشطة بشرية؟ فهذه المواد العلمية تختلف من حيث الطبيعة، ومن حيث الأهمية. لهذا يحتاج كل واحدة منها منهجا يناسب طبيعتها، وأهميتها، من حيث الدقة والصرامة في الفحص، تتدرج بين الدقيقة جدا إلى أدنى درجات الدقة.

ولو مثلنا لعملية التحقق بشيء محسوس سنجد أن المنخل أو الغربال هو أفضل ما يمثلها. والغرابيل أنواع، من حيث دقتها وصرامتها في تمرير المادة المنخولة. وهي في حالة التراث الإسلامي تتدرج بين طرفين، أحدهما يعتمد على النقل بصرامة، والآخر يتحكم فيها العقل الذي ميز الله به الإنسان:

دقيق وصارم -----:----:----:---- متساهل

القرآن السنة المخطوطة الرواية التاريخية

فمنهج علماء القراءات مناسب لنصوص القرآن الكريم، ومنهج المحدثين مناسب للأحاديث النبوية، ومنهج تحقيق المخطوطات والوثائق مناسب للمخطوطات والوثائق البشرية، ومنهج المؤرخين مناسب للروايات التاريخية.

نعم، هناك صفات تشترك فيها جميع هذه المناهج، ولكن هناك صفات يشترك فيها بعضها فقط. وهناك صفات ينفرد بها كل واحد منها. وكثيرا ما يغفل عن هذه الحقيقة حتى المتمرسون في مناهج الأبحاث التحقيقية، أو المتشدقون بها نظريا. فعملية التحقق درجات متفاوتة من حيث الدقة والصرامة.

فمثلا لو طبقنا منهج التحقق من قراءات القرآن الكريم على الأحاديث النبوية لما سلم منها سوى حديث واحد،([٣]) تنطبق عليه صفة التواتر لفظا ومعنى. أما بقية السنة النبوية، فبالنسبة لهذا المنهج هي من "الشوائب"، غير معترف بها رسميا، وكأنه لا وجود لها. وهذا يعني أنه "لا تعاليم ولا أحكام تفصيلية قابلة للتطبيق في الإسلام إلا في حدود ضيقة جدا. وإذا طبقنا منهج المحدثين على "المخطوطات البشرية" فإننا سننكر وجود كثير منها، وذلك لأن الكتب المخطوطة لا تحظى –عادة– بالرواية على نطاق واسع، مثل الأحاديث النبوية؛ وهي أعمال بشرية ليست منشورة على نطاق واسع، فيسهل انتحال الكثير منها،، ويصعب التحقق من مصداقيتها.

وإذا طبقنا منهج المحدثين على الأحداث التاريخية، فإننا نضطر إلى إنكار وجود جل التاريخ الإسلامي. أما الأحداث التاريخية غير الإسلامية فهي غير موجودة، إلا النذر اليسير مما ورد في الكتاب والسنة، وإن كنا نغرق في أحضان منتجاتها. فالأحداث التاريخية هي أنشطة بني آدميين، ربما لم يثيروا الانتباه إلا بعد وفاتهم بسنين أو بقرون، وليست كأفعال النبي صلى الله عليه وسلم، وأقواله وإقراراته. فهي تحت المراقبة من أصحابه ، وهي نماذج للاقتداء بها، واعتنى المحدثون بحفظها وأبدعوا نظاما يسهم في تنقيتها بصورة مستمرة.

ومسألة التفريق بين طبيعة المادة العلمية والتفريق بين منهج حفظ النصوص وتحقيقها مسألة قديمة، فقد كان النبي، صلى الله عليه وسلم، يأمر بكتابة آيات القرآن الحكيم، ولكن كان يقول: "لا تكتبوا عني شيئا سوى القرآن. من كتب عني شيئا سوى القرآن فليمحه". كما كان يقول بالنسبة لقصص اليهود والنصارى " لا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم، وإلهنا وإلهكم واحد، ونحن له مسلمون."([٤]). ولهذا من الطبيعي أن يتشدد علماء المسلمين في الأسانيد، عندما يتعلق الأمر بآيات القرآن الكريم، ويتساهلون في غيرها. ويفرّق كثير منهم بين أسانيد تفسير آيات الأحكام، وأسانيد تفسير آيات الأخبار؛ ويفرقون بين أسانيد أحاديث الأحكام، وأسانيد الفضائل والمغازي والترغيب والترهيب.([٥])

---

[٣]) صيني، منهج أبحاث المحدثين، درجة المتواتر.
[٤]) النيسابوري، المستدرك ج١: ٢١٦؛ أحمد، مسند ج ٣: ٢١.
[٥])الطريفي، التقرير. ص ١٤-١٦، ٢٨-٣٢؛ صيني، منهج أبحاث المحدثين، نقد المتن.

ولهذا السبب يفرق المحدثون اليقظون، مثل العسقلاني بين روايات الأحاديث النبوية وشروحاتها في فتح البارئ، وبين الروايات التاريخية التي يستند إليها في جرح وتعديل الرواة. ولا غرابة أن يؤيده الدكتور عبد الله العسكر وغيره في ذلك. والملاحظ أن المالكي يقول بالتفريق بسبب طبيعة المادة العلمية، وإن كان يدعو بعنف إلى تطبيق منهج المحدثين على الروايات التاريخية، وإلى نبذ المنهج العقلي. فالمالكي يعترف بأثر طبيعة المادة العلمية، وإن كان من حيث الوفرة فحسب، حيث يقول: " فإيراد الدكتور [العسكر] لياقوت في (معتمدي سيف) في التاريخ فيه نظر كبير، نظرا لطبيعة المادة وكذلك كتب التراجم لابن مأكولا وابن حجر وابن عبد البر، فإكثار ابن حجر من النقل عن سيف في كتاب (الإصابة) جاء نظرا لانفراد سيف بذكر مجموعة من الصحابة لم يذكرهم غيره".(ص ١٠٣)

وللحقيقة، أؤكد بأن الأستاذ حسن المالكي يفهم في أصول الحديث فهما ملحوظا، إذ أحسن استخدم نقد السند والمتن في مواقع متعددة، واستفاد من تعليقات ابن كثير، وإن كان ينكر استخدام العقل الذي يستند إليه نقد المتن.

وفاتته بعض الحقائق ذات العلاقة بمنهج المحدثين، ومنها قضية ضرورة التفريق بين منهج المحدثين والمنهج التاريخي لاختلاف طبيعة المادة العلمية. كما فاته أن أحكام الجرح والتعديل التي يحكم بها المحدثون على الرواة هي في معظمها روايات تاريخية لم تخضع لمنهج المحدثين، وأن جرح المحدثين لأحد الرواة لا يعنون به إلا في رواية الأحاديث النبوية، أو فات على بعضهم إدراك الفرق بين طبيعة المادتين. وفات المالكي أن اتفاقهم على جرح أو تعديل راو محدد قضية نسبية، تتأثر بعوامل كثيرة، منها كمية المعلومات المتوفرة عند كل واحد منهم، والشعور تجاه الراوي، ودرجة استيعاب الحقائق، ومهارة الاستقراء منها، ومهارة التعبير عنها... ويدرك المحدثون أن أعمال البشر العاديين لا تحظى بالعناية التي حظيت بها أقوال النبي وأفعاله وإقراراته. فالمعلومات عن الرواة قد تكون ناقصة؛ وقد تكون مشوهة. وهذا طبيعي، فالمعرفة تتقدم، والعلوم تتطور عبر الزمان، ما دام هناك بنو آدميين يحسنون تسخير المنحة الربانية العظمى للإنسان وهي العقل. وفاته أن علماء الجرح والتعديل لا يدعون العصمة لتعديلهم أو لجرحهم.

كما فات المالكي التفريق بين عملية الجمع، بدون تحقيق أو بشروط محدودة، وبين الالتزام بالتحقيق. فهناك فرق بين البخاري الذي يشترط درجة الصحيح في صحيحيه، ولا يشترطها في الأدب المفرد. وهناك فرق بين مسند الإمام أحمد الذي لا يشترط درجة الصحيح، ولكن اتصال السند. وهناك فرق بين مسند الإمام أحمد وكتاب الترغيب والترهيب للمنذري الذي يهدف به إلى جمع ما ورد أنه حديث، دون ادعاء التحقيق. وما ينطبق على الأحاديث النبوية ينطبق على الروايات التاريخية. فهناك من يلتزم بجمع كل ما يستطيع الوصول إليه، سواء أكانت نصوص أصلها مقدس أو غير مقدس، ويترك موضوع التحقيق لأهل الاختصاص في الحديث وفي الأحداث التاريخية. وهناك من يلتزم بالتحقق من الأحاديث النبوية أو من الأحداث التاريخية المجموعة في كتب الحديث أو التاريخ، والجود من الموجود.

وفات المالكي أن مدح النبي، صلى الله عليه وسلم، الصحابي وتبشيره بالجنة لا يضمن للممدوح العصمة من الخطأ في الاجتهاد أو في ارتكاب بعض الأخطاء. وفاته أن تعديل المحدثين، وإن لم يشذ أحد منهم، لا يعني أن المعدلين لم يقعوا في أخطاء اجتهادية ينتج عنها سفك دماء آلاف المسلمين بأسياف المسلمين. وذلك لأن المحدثين لا يدرجون الاجتهادات المخلصة مهما ساءت نتائجها، ضمن الجرح والتعديل، وذلك عملا بقول الرسول، صلى الله عليه وسلم: إذا حكَمَ الحَاكِمُ فَاجتَهَدَ ثمَّ أصَابَ فلَهُ أَجرَانِ وإذا حكَمَ فَاجتَهَدَ ثمَّ أَخطَأَ فلَهُ أجْرٌ.(٦)

وفات المالكي أنه عندما يقول المحدثون فلان "عدل" يعنون استبعاد احتمال كذبه على النبي صلى الله عليه وسلم متعمدا، ولهذا يضيفون شرط "الضبط" أي استبعاد كثرة الخطأ منه أو الوقوع في أخطاء كبيرة. وأما الصحابة فلمكانتهم الخاصة بسبب معايشتهم نبي الإسلام الذي كان القدوة لهم، فإن وصفهم ب "العدول" تعطي دلالة خاصة، وهي أنهم لا يكذبون على النبي، صلى الله عليه وسلم، متعمدين، ويحرصون على اقتصار الرواية على ما هم متأكدين من مصداقيته. وبعبارة أخرى، فإن عدالتهم العالية تضمن درجة الضبط عندهم.

٦) البخاري جزء ٦: ٢٦٧٦.

ثالثا : التناقض بين القول والتطبيق:

بداية أحب أن أؤكد، من خلال التجارب الشخصية، أن مهمة تطبيق المبادئ الجميلة التي يوصي الإنسان بها الآخرين وينقدهم على عدم تطبيقها، عملية صعبة. فالصارفات عن التطبيق السليم كثيرة، ومنها الحماس لنصرة فكرة محددة، ومنها الحماس في نقد الآخرين، باسم الدفاع عن الحق، ومنها التلبس بحقد الانتقام و... ولهذا أعذر الذين يقصرون في تطبيق المبادئ الجميلة التي يدعون إليها، ما لم يتجردوا من الموضوعية في النقد، ويخرجوا على الآداب الإسلامية في طريقة النقد.

ودعنا نستعرض بعض النماذج التي وردت في كتاب "نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي".

لقد أحسن المالكي، عندما استخدم الوسيلة التي استخدمها ابن الجوزي في القرن الخامس الهجري، للكشف عن بعض الأحاديث الموضوعة. فقد تمكن من الكشف عن فساد بعض ما ورد عند سيف من روايات بالرجوع إلى تاريخ الحدث وتاريخ الوفاة. ومثاله، في سياق دحض رواية وجود طليحة أثناء المبايعة للخليفة الراشد الرابع، حيث يقول: " طليحة بن خويلد مات، قبل بيعة علي بنحو خمس عشرة سنة؟!... وطليحة بن خويلد توفي عام ٢١ هـ!!! مع أن بيعة علي كانت عام ٣٥ هـ" (ص ٦٩، ١٩٣-١٩٤)

كما لفت الانتباه إلى حقيقة لم ينتبه إليها الكثير، وهي شخصية الصحابي القعقاع بن عمرو التي لم تظهر سوى من خلال روايات سيف ابن عمر.(ص ٧٣-٧٤)

وفيما يلي سأورد نماذج من التناقضات التي وقع فيها الأستاذ المالكي.

يقول "فكتاب (عبد الله بن سبأ) للدكتور سليمان العودة رغم حسن جمعه، ورغم ما يظهر من سلامة مقصده إلا أن **الكتاب بلا منهج والأخطاء فيه والتناقضات أكثر من أن تحصر**... (من ص ١٦٩ إلى ص ١٧٥- ١٧٨)"

ويقول منتقدا قول الدكتور عبد الحليم عويس: " فكيف قبل زياد هذا الكلام أمامه؟! وكيف قبل معاوية؟ وكيف رضي المسلمون بهذه المخالفة الصريحة من الإمام؟ فهل ضاع الإحساس وضاع الدين ولا يزال الصحابة أحياء؟ " ا. هـ. أقول: مهلا مهلا يا أستاذنا الجليل!

ما هكذا تورد الإبل؟ أهذا هو التحقيق الذي تدعو إليه؟ أيكون **التحقيق مجرد استفهامات انكارية؟**"(ص ٣٠)

ولكنه لم ينتبه إلى أنه فعل ما نهى عنه في مواقع متعددة من الكتاب. فمثلا يقول: " ثم لماذا هذا الثناء المستغرب من الكفار على خالد بن الوليد والمسلمين؟! فقالوا عن خالد (العبد الصالح)، وقالوا عن المسلمين (العباد الصالحون)؟! فكتابة العهود لا تحمل صيغتها ثناء من طرف على آخر (راجع الوثائق السياسية) وأساليب كتابتها...ثم كيف (كتب أهل الحيرة كتابا)؟!! هل هذا الكتاب اتفاق من الطرفين أم أن أهل الحيرة كتبوه دون علم خالد كما يظهر من النص؟! فهذه لا تتفق أيضا مع سياقات الصلح والمعاهدات المعروفة التي لا بد أن تكون بإقرار الجميع مع الشهود، وإلا لما كان لهذا الكتاب أية قيمة تدفع عنهم الخطر في المستقبل؟!(ص ٦٥)"

ويستخدم التساؤلات الإنكارية، في موضع آخر فيقول:"أين عقيدة عمار وأبي ذر؟ هل كل هذا من أجل يهودي يلعب بهما كيف شاء؟! ويسخرهما لطاعته؟! سبحان الله، (أصدق الناس لهجة) أبو ذر يردد (أكاذيب) هذا اليهودي!! (والطيب المطيب) عمار (يتلوث) بهذه الأفكار اليهودية؟! يتحولان بعد صحبة النبي، صلى الله عليه وسلم، وشهادته لهما بالجنة إلى متآمرين مع اليهود ضد المسلمين؟!"(ص ٧١)

ويطالب الآخرين بصفات جميلة، وينتقدهم على سلوك ثم يأتي بما هو أشنع منه. يقول: "...وطلبت من القارئ أن يحاول – بقدر الإمكان – **التحلي بالموضوعية والعدل** وأن يحاكم الكاتب". (ص ٢٢١)

ويقول: "الطالب عبد العزيز نور ولي: ذكر المؤلف بيعة علي ص ٣٧٩ من رسالته في الفصل الثالث وأورد الروايات التي جاءت من طريق الشيعة أو من طريق من اتهم بالتشيع من المحدثين.(ص ٢١٠)

وينتقد الدكتور أكرم العمري فيقول: "من عيوب كتاب الدكتور أن الدكتور ينقل من (مصادر ناقلة) ولا يعود للمصادر (الأصلية) وقد يتصرف في كلام المصدر (الناقل) ولا يشير إليه فيجمع بين هضم حق (المصدر) الذي نقل عنه".(ص ١٤٠)

ومع هذا يأتي المالكي بأخبار لا يورد لها مصادر، فضلا عن أن تكون أخبارا من مصادر أصلية، أو خضعت لمنهج المحدثين في التحقيق، بل ويصرح بل براءة أو..."ليس هنا مجال ذكرها" ! ومثاله القول:

١. " وأن الثوار على عثمان ارتاعوا بعد مقتل عثمان وتفرقوا. فمنهم من هرب ومنهم من ندم ومنهم من كان قصده التضييق على عثمان رضي الله عنه "(ص ١٤٨) ،
٢. " ثم إن أصحاب الجمل قد ندموا وعرفوا أنهم على خطأ"، (ص ١٣٧) ويكرر "ومن الذين كانوا يوصون ببيعة علي رضي الله عنه ثم ندموا كلهم على خروجهم ونكثهم فندم الزبير وندم طلحة وندمت عائشة رضي الله عنهم". (ص ١٣٨)
٣. "ونعرف للأشتر – مالك بن الحارث النخعي حقه كل هذا بأسانيد صحيحة وليس هنا مجال ذكرها (ص ١٤٨) وهو برئ من دم عثمان جاء ذلك بأسانيد غاية في الصحة".(ص ١٩٨)
٤. "فالمقاتلون مع علي رضي الله عنه يعلمون أحاديث الفتن، لكنهم ينزلونها في مواطن غير تلك المواطن التي ينزلها فيها المعتزلون، ولا ريب أن رأي علي ومن معه أصوب وقد رجع بعض المعتزلين عن رأيهم.(ص ١٨٤)

ويبالغ في التعبير فيتقول على سيف ما لم يقله: "ويجعل [سيف] من كبار أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) تلاميذ لليهود..."(ص ٩٢)

والسؤال: هل قال سيف ما ذكرت؟ أم أنه قال بأن عمار ابن ياسر وآخرون تأثروا بدعوة عبد الله ابن سبأ إلى خلع الخليفة الراشد الثالث؟(٧)

ويقول: "الأستاذ محمود شاكر من المبدعين في كتابه (التاريخ الحديث)... لكنه حين دخل في ميدان تحقيق التاريخ الإسلامي في العهود السابقة لم نجد هذا: "الإبداع إذ رأيناه يفند التهم الموجهة لبني أمية وبني العباس بلا منهج بل يفندها يمنة ومجمرة تارة ب (لا يعقل) وأخرى (ب (لا يمكن) وكلها أخف وطأة من زعمه بأنها (ليس لها إسناد معروف ومعظمها مجهول المصدر مما يدل على كذبها)!!!!.(ص ٣٠)

---

٧) سيف، الفتنة ص ٤٨-٥٠.

ومع هذا النقد للأستاذ شاكر يقول منتقدا معاوية، رضي الله عنه، فيورد قولا للشوكاني، "...زياد بن أبي سفيان: وقع التحديث بهذا في زمان بني أمية، أما ما بعدهم فما كان يقال له إلا زياد بن أبيه!! وقبل استلحاق معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد!! وكانت سمية تحت عبيد المذكور فولدت زيادا على فراشه فكان ينسب إليه!! فلما كان في أيام معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأن زيادا ولده فاستلحقه معاوية بذلك، وخالف الحديث الصحيح " أن الولد للفراش وللعاهر الحجر،!! وذلك لغرض دنيوي!! وقد أُنكر هذه الواقعة على معاوية من أنكرها " أن الولد للفراش وللعاهر الحجر."(ص٣١)

والسؤال: هل أخضع المالكي قول الشوكاني"فاستلحقه معاوية بذلك" لمنهج المحدثين؟ وهل ثبت أن معاوية ورّثه فحرم الورثة الآخرين حقهم؟ إن أصح رواية للحديث تقول: "...فَقَالَ رَجُلٌ يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَمَا الأَثْلِبُ قَالَ الْحَجَرُ فَمَنْ عَهَرَ بِامْرَأَةٍ لا يَمْلِكُهَا أَوْ بِامْرَأَةِ قَوْمٍ آخَرِينَ فَوَلَدَتْ فَلَيْسَ بِوَلَدِهِ، **لا يَرِثُ وَلا يُورَثُ**...(٨). الواضح من الحديث – وحتى الصيغة التي أوردها المالكي – لا تقول بحرمة الإعلان عن الواقع والحقيقة التي يعترف بها الإنسان، ولكن بحرمانه من حق الإرث. وأما القول "وخالف الحديث الصحيح" فهي زيادة لا تندرج تحت نص الحديث، لأن هذه العبارة لا تثبت إلا إذا ورَّث معاوية زيادا على حساب ورثة أبي سفيان الآخرين، بغير رضاهم. فالورثة لهم حق منح من يشاؤون برضاهم.

ويفترض المالكي أن زياد ابن أبيه ادعى أن أبا سفيان أبوه، وطالب بإرثه من أبي سفيان فيستشهد بالحديث الذي رواه سعد بن أبي وقاص الذي يقول: "سمع أذناي من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول: من ادعى أبا في الإسلام غير أبيه يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام "(ص ٣٢)

والسؤال: هل النص يقول: " يعلم أنه غير أبيه " أو "بخلاف ما يثبته الشرع"؟ أليس هناك فرق بينهما في اللغة العربية؟

ومما يثير الدهشة الطريقة التي استدل بها المالكي بالحديث الذي روته عمرة، بدون أن يسوق متن الحديث، فيقول: "عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرت عائشة أن **زياد بن أبي**

---

٨) صحيح ابن حبان ج١٣: ٢٤٠-٢٤١.

سفيان كتب إلى عائشة رضي الله عنها.. الحديث ا. هـ. فهذا **صحيح البخاري ينطق بخلاف ما نفاه الأستاذ!!**"

وإذا عدنا إلى متن الحديث فإنا نجده كما يلي: "عن عمْرَةَ بنت عبد الرحمن أنها أَخْبَرَتْهُ أَنَّ زِيَادَ بن أبي سُفْيانَ كَتَبَ إلى عَائشَةَ رضي الله عنها **إنَّ عبْدَ اللهِ بن عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال من أَهْدَى هدْيًا حرُمَ عليه ما يحْرُمُ على الْحاجِّ حتى يُنْحرَ هدْيُهُ.** قالت عمْرَةُ، فقالت عَائشَةُ، رضي الله عنها، ليس كما قال بن عبَّاسٍ. أنا فتَلْتُ قَلَائدَ هدْيِ رسول اللهِ، صلى الله عليه وسلم، بيَدَيَّ، ثمَّ قلَّدَهَا رسول اللهِ، صلى الله عليه وسلم، بيَدَيْهِ. ثمَّ بعَثَ بها مع أبي فلم يحْرُمْ على رسول اللهِ، صلى الله عليه وسلم شيْءٌ أَحَلَّهُ الله حتى نُحرَ الْهَدْيُ ."(٩)

وهذه طريقة غريبة للاستشهاد بأن معاوية، رضي الله عنه، استلحق زيادا. فهي تدل على أحد اثنين: غلط في الاستشهاد، أو استهبال (استغفال) للقارئ. فلم يرد في الحديث أن معاوية قال "زياد ابن أبي سفيان"، ولم يرد فيه أن زيادا قال ذلك، ولكن عمرة بن عبد الرحمن هي التي قالت ذلك. ولتتضح الفكرة لو قال أحد بأن "حسن المالكي الشيعي" لأنه يهاجم أم المؤمنين ومن خالفوا عليا رأيه، فهل يجوز الاستشهاد بهذه التسمية على أن المالكي اعترف بأنه شيعي؟

والسؤال: هل هذا غلط فاحش في الاستشهاد؟ أو هو استهبال للقارئ؟ وأنا على يقين بأن الأستاذ المالكي يدرك، الآن، بأنه غلط...

رابعا – الخطأ في فهم الأحكام الشرعية ونصوصها:

يقول المالكي بتواضع: "فيما أعتقد – لذكر الولايات وموقفهم من البيعة فالولايات لا اختيار لها في تعيين الخليفة، وإنما هي تبع للصحابة من المهاجرين والأنصار الموجودين بالمدينة النبوية، كما أن بيعة أبي بكر وعمر وعثمان لم ينتظر منها موافقة الولايات والأمصار الأخرى؟"(ص ١٤٦)

والسؤال: هل الحكم الشرعي يقول أنهم من ممتلكات أهل المدينة، لا مشورة لهم؟ إن رب البرية يقول لنبيه الذي يملك حق التشريع لجميع المسلمين{فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ

---

٩) صحيح البخاري ج٢: ٦٠٩.

كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ}.([١٠]) لهذا، إذا قرر أهل المدينة ولم تعارض الولايات ومن فيها من الصحابة ورؤساء القبائل فنعم. ولكن إذا عارضوا أداءً لواجب الأمر بالمعروف، مطالبين ولي الأمر الجديد بتطبيق حد القصاص، فالأمر يختلف. ولو قرأنا الروايات التاريخية المنصفة لوجدنا أن المعارضة، لم ترد خلع الخليفة القائم، كما حصل مع الخليفة الراشد الثالث، أو استباحة حرمة عاصمة الخلافة. فما فعلته المعارضة هو الضغط على الخليفة لبذل الجهد المطلوب من ولي الأمر لتطبيق القصاص، بدلا من الاستعانة بالمتهمين لمحاربة المطالبين بالقصاص. ومن المعلوم أن أقل جهد يتمثل في عزل المتهمين عن جيشه، بدلا من الاستعانة بهم. ولا نشك أن قرار الخليفة الراشد الجديد كان بناء على اجتهادات شخصية، يؤجر عليها إن أصاب أو أخطأ.

ويقول المالكي: " فقد صح عن علي: أنه قال: (والله لوددت أن بني أمية رضوا لنفلناهم خمسين رجلا من بني هاشم يحلفون ما قتلنا عثمان ولا نعلم له قاتلا).. أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٢ / ٣٣٥) (ص ١٤٧)".

والسؤال: هل المتهمون بني هاشم؟ أم أن المتهمين هم البغاة الذين يستعين بهم في جيشه؟ ألا يعتبر هذا الكلام تهمة للخليفة الراشد الرابع، بأنه لا يدري شيئا عما يجري؟ حاشاه من ذلك.

ويحتج المالكي على تحميل مسئولية القصاص على ولي الأمر قائلا: "من قال إن أهم مسؤوليات الخلافة هو القود من قتلة عثمان؟ وما مستنده؟ صحيح أن عثمان قتل مظلوما شهيدا. هذا ما يدين به كل مسلم، وصحيح أن قتلته المباشرين لقتله مخطئون آثمون فاسقون". (ص١٥٠-١٥١)

والسؤال: هل من شك في أن الله أمر بالقصاص من القاتل المتعمد؟ وجعل تطبيقه من مسئوليات الحاكم؟ ألم يقل رب العالمين: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ

---

[١٠]) آل عمران: ١٥٩.

إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ. وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُون.}؟([١١])

لقد صدمني الاحتجاج لأنه يصدر من مسلم مؤهل لنقد بعض القيادات الفكرية في مجالات تخصصهم.

ويتهم المالكي سيفا بتهمة: "إبطاله للأحاديث الصحيحة بروايتها محرفة بزيادة أو نقص أو روايتها في سياق يخرجها عن معناها الذي أراده النبي، صلى الله عليه وسلم. خذ مثالا على ذلك: حديث الحوأب وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم لنسائه (ليت شعري أيتكن تنبحها كلاب الحوأب)"(ص ٧٥)

والسؤال: هل في إمكان سيف أو غير سيف إبطال الأحاديث الصحيحة؟ وأين أهل الحديث عنه؟

إن النص الذي أورد جزءا منه مأخوذ من **كتاب في التاريخ**، (الكامل في التاريخ) أما النص الذي أورده ابن حبان في صحيحه فيقول: " عَنْ قَيْسٍ قَالَ لَمَّا أَقْبَلَتْ عَائِشَةُ مَرَّتْ بِبَعْضِ مِيَاهِ بَنِي عَامِرٍ طَرَقَتْهُمْ لَيْلا فَسَمِعَتْ نُبَاحَ الْكِلابِ فَقَالَتْ: أَيُّ مَاءٍ هَذَا؟ قَالُوا مَاءُ الْحَوْأَبِ. قَالَتْ: مَا أَظُنُّنِي إِلا رَاجِعَةً. قَالُوا مَهْلا يَرْحَمُكِ اللَّهُ تَقْدَمِينَ فَيَرَاكِ الْمُسْلِمُونَ فَيُصْلِحُ اللَّهُ بِكِ. قَالَتْ مَا أَظُنُّنِي إِلا رَاجِعَةً، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: **كَيْفَ بِإِحْدَاكُنَّ تَنْبَحُ عَلَيْهَا كِلابُ الْحَوْأَبِ**".

ومن يفهم العربية، يدرك أن النص لا يعدوا أن يكون تنبؤا محايدا بحدث يقع في المستقبل، ولكن تشاءمت منه أم المؤمنين، في الموقف الذي كانت فيه. وهو إحساس صادق من المؤمنة التقية، حبيبة رسول الله. فما وقع في موقعة الجمل، بسبب اجتهاد يؤجر عليه الخليفة، إن أصاب أو أخطأ، كان حدثا مؤلما لكل مسلم. ولهذا كان من اليسر إقناعها بالاستمرار في السير. فمن كانت مثل عائشة، لا يمكن لأحد إقناعها بفعل تعلم أن النبي، صلى الله عليه وسلم ينكره. ثم لو كان النص يفيد الإنكار فإن مثل طلحة والزبير لا يفوتهما ذلك، ولن يحاولا إقناعها بفعل ما ينكره النبي، صلى الله عليه وسلم.

---

[١١]) سورة البقرة: ١٧٨-١٧٩.

ويقول المالكي عن عمار: "فرَآهُ النبي صلى الله عليه وسلم فَيَنفُضُ التُّرابَ عنه ويَقُولُ وَيحَ عمَّارٍ تَقتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ يَدعُوهُمْ إلى الجَنَّةِ وَيَدعُونَهُ إلى النّارِ قال **يقول عمَّارٌ أعُوذُ بِاللهِ من الفِتَنِ** (١٢)" (ص ٢٤٢)

لقد أدت الغفلة التي لا يسلم منها الكثير إلى تقسيم المسلمين في الفتنة إلى قسمين فقط: ١) المجموعة التي كانت مع الخليفة الراشد الرابع، ٢) المجموعة التي كانت تطالب بتطبيق القصاص، وتمثلها: أم المؤمنين، وطلحة، والزبير، ومعاوية. ففسرت الحديث بأن الفئة المقصودة في الحديث النبوي تقول بأن الفئة الباغية التي تقتل عمار ظلما، هي إحدى المجموعتين، لا ثالث لهما. ولكن لو سألت مسلما محدود الثقافة، ولكن عنده حس إسلامي: هل يمكن أن تكون إحدى المجموعتين هي الفئة الباغية التي وردت في الحديث؟ ستكون الإجابة الفورية: لا، أو التردد والحيرة.

أما إذا تأملنا حوادث الفتنة الكبرى، بدون تحيز مسبق إلى مجموعة محددة، فسنجد فئة ثالثة تستتر وراء إحدى المجموعتين، لا تمثل أهداف المجموعة التي تنضم إليها، ولا تخضع لأوامر قيادتها إلا بقدر ما يحقق أهدافها الخاصة. بل هذه الفئة جاهزة لانتهاز الفرص لتحقيق أهدافها بالإقناع، أو بالحيلة والغدر، وإن خالف أهداف المجموعة التي تنتمي إليها رسميا.

وتشبه هذه الفئة المنافقين الذين كانوا يستظلون تحت قيادة النبي، صلى الله عليه وسلم، ويحيكون المكايد ضد المسلمين. وليست هناك فئة أحق بوصف النبي لها في الحديث ب"الفئة الباغية" من الفئة التي قتلت الخليفة الراشد الثالث، علنا. فالحديث من معجزاته، صلى الله عليه وسلم، حيث يتنبأ بمقتل عمار، رضي الله عنه، في ظروف غامضة – حتى بالنسبة للمعاصرين لمقتله.

خامسا: الصحابة بين المالكي وسيف:

عندما نتحدث عن جيل الصحابة بأسلوب واقعي واحترام محايد، يجب أن نضع في الاعتبار الحقائق التالية:

---

١٢) صحيح البخاري ج١: ١٧٢.

١. أنهم بشر طبيعيون، مثل غيرهم يتألفون من العناصر الأربعة الرئيسة: الروحية، العقلية، العاطفية، العضوية، مثلهم مثل غيرهم من الإنس. ولا يختلفون عن الآخرين إلا أنهم عايشوا النبي عليه الصلاة والسلام، وتعلموا منه مباشرة و تأثروا به، بدرجات متفاوتة.
٢. أنهم بشر يتفاوتون في القدرات الروحية (العلاقة مع الله) والقدرات العقلية (مثل، تصور الواقع، وبُعد النظر)، والعاطفية (مثل، الحماس الجامح)، والعضوية (مثل، الشعور بالفتوة...) ويتفاوتون في نوع ودرجة إتقان تفاعلهم مع الواقع الذي يعيشونه. فهذا التفاعل هو الذي ينتج القرارات التي تصدر عن الإنسان. وكل إنسان يتميز بتغليب أحد هذه العناصر الرئيسة أو بعضها على بعض عند التفاعل مع الواقع، و بأنواع ودرجات متفاوتة من الإتقان غير قابلة للحصر.
٣. أنهم غير معصومين من الخطأ في الاجتهاد أو في السلوك بدرجات متفاوتة. فسيد الخلق لم يكن معصوما من الخطأ في الاجتهاد، فيما لم ينزل عليه شيء، وفي تقدير الواقع.

ومن الواضح أن المقارنة بين أهداف المالكي وسيف غير مجدية، فاختلاف واضح. يرى المالكي أنه محقق ويطالب بتطبيق منهج الحديث على الروايات التاريخية. وأما سيف فيبدو أنه حريص على جمع ما يمكن، ويورد روايات متعددة في الحادثة الواحدة دون ترجيح، وقد يورد ما يقال أنه حديث، دون تعليق. ولهذا ستكون المقارنة بين أكثرهما مصداقية وإنصافا في تصوير أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم، الذين اشتركوا في أحداث الفتنة الكبرى.

الصحابة من منظور المالكي:

يقول المالكي "الذي دفع الشيخ أكرم العمري لذكر المسألة إنما هو رغبته وحبه للاعتذار عن طلحة والزبير رضي الله عنهما، ولكن الاعتذار يجب أن يكون بالحق لا بالباطل. وهذا هو الخطأ الذي يقع فيه كثير من المؤرخين، تجدهم يدافعون بالباطل عن صحابي فيقعون في صحابي آخر بهذا الباطل أيضا." (ص ١٣١)

كلام جميل، ولكن السؤال: هل طبق هذا في الاعتذار للخليفة الراشد الرابع ومخالفيه في الرأي، ومنهم أم المؤمنين؟

ومع أنه ينتقد الدكتور الشيخ لانتقاد أحد مناصري علي، رضي الله عنه، فإنه يتهم أم المؤمنين والزبير طلحة ومعاوية بتأييده قول الكبيبس، حيث يقول: "طالع كتاب الكبيسي (صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم) تجده ملآن بالروايات الضعيفة وإن كان قد أجاد في بيان الحكم الشرعي فيما جرى بين الصحابة (ص ٣٢١ – ٣٢٩)، وأن من خرج على علي، رضي الله عنه، فهو مخطئ يجب قتاله.(انظر ص ٣٢٠)".(ص ١٩٥)

والسؤال: ألا يخالف تأييدك الكبيسي ما دعوت إليه؟ ألا يخالفه، أيضا، ما وصفت به الصحابة المخالفين لعلي، رضي الله عنهم أجمعين، حيث تقول "الأدلة الصريحة تدل على أن الحق مع عثمان ومع علي رضي الله عنهما ضد الخارجين عليهما من البغاة والخوارج فلذلك وجب نصرهما وحرم القعود..."(ص ١٣٣-١٣٤)

ويقول المالكي عن الخارجين على الخليفة الشرعي للمسلمين"...مع أن الخارجين على عثمان فيهم صحابة وتابعون، أجلاء، وإن كان معظم الخارجين ذوي أهواء وجهل ونفاق... لكن في الوقت نفسه نعرف لعبد الرحمن بن عديس البلوي، رضي الله عنه، صحبته وبيعته تحت الشجرة. وهو من الخارجين على عثمان ونعرف للأشتر – مالك بن الحارث النخعي حقه. كل هذا بأسانيد صحيحة وليس هنا مجال ذكرها."(ص ١٤٨)

والسؤال: أليس هذا القول اعترافا بأن بعض الصحابة وضعوا أيديهم في أيدي ذوي الأهواء والجهل والنفاق، وخرجوا على خليفة المسلمين، كما قالت روايات سيف؟ وأليس هذا دليل على أن تميز الصحابي، أو التابعي ببعض المناقب لا يعني أنه معصوم من الأخطاء بأنواعها، لأنهم من البشر، ويجب على العاقل أن يكون محايدا، لا يتحيز لبعضهم، على حساب البعض الآخر؟

ومعذرة، من باب المداعبة، خطر في ذهني تكملة لجملتك "كل هذا بأسانيد صحيحة وليس هنا مجال ذكرها." "لأن الأستاذ حسن المالكي يقول ذلك..."!

وينقد المالكي الدكتور حسن بن علي الشيخ لأنه اتهم بعض مناصري علي بن أبي طالب، معتمدا "على أقوال ابن العربي المالكي، ومن ذلك وصفه للأشتر النخعي ب (اللئيم) وأن (يده لا تزال رطبة من دم الإمام الشهيد عثمان بن عفان) رضي الله عنه. وأرى أن هذا

الاتهام لأحد المناصرين لعلي بن أبي طالب هو اتهام لعلي رضي الله عنه نفسه، والأشتر تابعي كبير" وهو برئ من دم عثمان جاء ذلك بأسانيد غاية في الصحة، أما خروجه مع الثائرين فلم ينكر حصوله أحد، وقد خرج مع الثائرين من هو أفضل من الأشتر كعبد الرحمن بن عديس البلوي وعمرو بن الحمق الخزاعي، وهما من الصحابة المهاجرين، بل كان معهم بعض البدريين كحجبلة بن عمرو الساعدي، وقد صح عن الأشتر براءته من دم عثمان رضي الله عنه وكراهيته لمقتله واعتزاله بالمدينة قبل مقتل عثمان وصح عنه مفارقته للثوار وكراهيتهم له وسبهم له ولذلك استعان به علي رضي الله عنه وكان من كبار قواده... ولا شك أن الصحابة الذين كانوا يعارضون سياسة عثمان قد ندموا ولم يكونوا يرون قتله، أما الأشتر فقد اعتزل من أيام الحصار وكراهيته لقتل عثمان صحيحة معلومة".(ص ١٩٧- ١٩٨)

والسؤال: هل نحن مأمورون بالاقتداء بعبد الرحمن بن عديس البلوي، وعمرو بن الحمق الخزاعي، وإن أحطأوا وانضموا إلى البغاة على الخليفة الشرعي، عثمان، رضي الله عنه؟ وأليس في تأييدك للكبيسي في حكمه جناية وحكم بوجوب قتال أم المؤمنين والزبير وطلحة ومعاوية، مع أنه لا يخفى عليك مكانهم عند رسول رب العالمين؟ وأليس في هذا القول تهمة للإسلام ولتشريعاته؟ أين النظر في الدوافع والملابسات قبل إصدار حكم جائر بهذه الطريقة السهلة؟ ثم أين مصادر "غاية الصحة"؟ و"قد صح"؟ و"صح"؟ و"صحيحة معلومة"، فضلا عن كونها خضعت لمنهج المحدثين للتحقيق؟

ويقول: "كذلك نعرف لأبناء بديل بن ورقاء رضي الله عنهم صحبتهم وهم من الخارجين ونعرف لعمرو بن الحمق الخزاعي رضي الله عنه صحبته وهجرته وهو من الخارجين، والعجب فيمن يعذر معاوية في الخروج على علي، رضي الله عنه، ولا يعذر عبد الرحمن بن عديس البلوي في الخروج على عثمان، رضي الله عنهما، مع أن عبد الرحمن بن عديس **أفضل من معاوية**... والخلاصة...الخارجين على عثمان فهم مخطئون."،(ص ١٤٩)

ويقول في نقاش رفض فيه قول الدكتور العمري"وسيف بن عمر وضاع كذاب!! فانتقل هذا الخطأ من (أكذب مؤرخ) في القرن الثاني..."، ثم اعترف بأن "طلحة بايع... وهو (كاره)." ويقول: "وعندما سئل كليب ما سمعت من طلحة والزبير؟ قال: أما الزبير فإنه يقول

بايعناكرها، وأما طلحة فمقبل على أن يتمثل الأشعار. أقول: وهذه الرواية إسنادها غاية ما يقال فيه أنه حسن."(ص١٥٤- ١٥٥)

ويقول المالكي: "بينما لم نجد من يدافع عن علي الخليفة الرابع أو ابن الزبير!! وقد طعن فيهما كثير من المؤرخين الذين نثق فيهم!! كالخطيب والخضري وأمثالهما. فالدفاع عن يزيد والوليد تنوء به الكتب ولكن عليا لا بواكي له!! ومن العار والعيب أن نسوي عليا بيزيد!! وأشد عيبا أن نجد الدفاع عن يزيد بينما نجد الاتهامات سهاما موجهة بدون حق إلى علي." (ص٤١)"

والسؤال: ألا تعرف أن السبب هو أن علي ابن أبي طالب مستغني عن الدفاع عنه بمناقبه المعلومة، وأما يزيد والوليد فلا يستغنيان عن الدفاع عنهما إذا افتري عليهما؟

ويقول تعقيبا على رفض ابن عمر إمارة الشام للخليفة الراشد الرابع:"قال الفقيهي ص ٩٨: (ويظهر أن عليا، رضي الله عنه، يرى فيمن لم يحاربه ولم يناصر خصمه عليه أنه مبايع له. وأقول: وهذا هو الصواب فما دام للمسلمين خليفة فمن لم يعارض خلافته بخروج أو تحريض فهو مبايع له والاعتزال لا يعني خلع الإمام ولا نكث البيعة ولا عدم إلزامها للمعتزل."

والسؤال: هل حارب أحد الصحابة عليا إلا دفاعا عن النفس؟ وهل خرج عنه أحد أو حرض على معارضته إلا متأول بأن تطبيق القصاص على قتلة الخليفة السابق ظلما يأتي أولا، ثم تأتي البيعة للثاني. ومن الذي ذهب إلى الآخر ولاحقه وواجهه بجيشه وقاتله؟

وإنه لمما يلفت الانتباه تكذيب الأستاذ المالكي المؤرخين ، باعتباره دفاعا عن الخليفة الراشد الرابع، فيتهمه بأشنع التهم.

يقول المالكي "وأكثر المؤرخين المعاصرين زعموا أن عليا إنما يريد تأخير القصاص وهذا عذر لم يتفوه به علي، رضي الله عنه، إلا في روايات سيف الكذاب **وغاية ما نقل عنه أنه لا يعرف القتلة** ولم يقتل ولم يأمر ولم يمالئ على قتل عثمان." (ص ١٥٢)

والسؤال: أليس قول المؤرخين أفضل من القول بأن الخليفة قصّر في أداء واجبه، وبادر بمحاربة المطالبين بالقصاص، مستعينا بالمتهمين بقتل الخليفة الشرعي ظلما وعدوانا؟ ألا يعتبر قولك تهمة شنيعة للخليفة الراشد الرابع بأنه يجهل أن عدم معرفة ولي الأمر بالقتلة لا يعفيه من

المسؤولية في بذل الجهد لتطبيق حدود الله، وأقلها عدم الاستعانة بالمتهمين لقتال المطالبين بالقصاص؟

ويقول المالكي تعليقا على قول الدكتور العمري "أن تكون كلا الطائفتين على حق وهذا ممتنع لأن الحق لا يتعدد ولا يكون الحق إلا واحدا. ولو نظرنا لعهد عثمان وعلي، رضي الله عنهما، لوجدنا أن الأدلة الصريحة تدل على أن الحق مع عثمان ومع علي رضي الله عنهما ضد الخارجين عليهما من البغاة والخوارج. فلذلك وجب نصرهما وحرم القعود عن ذلك إلا لعذر كالتباس الأمر مثلا بحيث لا يعرف القاعد المحق من المبطل فعندئذ يجب الاعتزال. أو بسبب إصرار الإمام على القعود مع أمره الناس بالاعتزال كما فعل عثمان رضي الله عنه فعندئذ يكون الاعتزال أفضل. والدليل على أنه يجب نصر المحق في الفتنة أن النبي صلى الله عليه وسلم حث على قتال الخوارج ومدح الطائفة المقاتلة لهم وسماها (أولى الطائفتين بالحق)... كذلك أمر الله تعالى بقتال (الفئة الباغية). وأمر الله عز وجل بمقاتلة المحاربين... فليس كل فتنة يجب فيها الاعتزال، بل يُنصر فيها المحق ضد المبطل إلا إذا لم يعرف المحق والمبطل أو بسبب إصرار الإمام على القعود مع أمره الناس بالاعتزال، كما فعل عثمان، رضي الله عنه، فعندئذ يكون الاعتزال، ويجب الاعتزال كذلك عند عدم وجود الإمام الشرعي... وأسباب الاعتزال هذه لا توجد في عهد علي رضي الله عنه، فهو كان خليفة راشدا وبيعته صحيحة ومخالفوه مخطئون والأمر ظهرت أدلته فلا يجب الاعتزال بل ولا يجوز."(ص١٣٣-١٣٤)

والسؤال: أنت ترى "أن الحق مع عثمان وعلي ضد الخارجين عليهما" وتوجب الدفاع عن علي، رضي الله عنه، ولا تجيز الانعزال لأنه "خليفة راشد وبيعته صحيحة ومخالفوه مخطئون"؟ ألا تنطبق هذه الشروط على خليفة المسلمين الثالث؟ ثم، أليس هناك فرق بين الاعتزال عن الفتنة عند غياب ولي أمر والقتال على أمر دنيوي، والاعتزال عن الدفاع عن خليفة المسلمين المظلوم من الفئة الباغية؟ وهل أصرَّ عثمان، رضي الله عنه بالقعود، على الأغلبية في المدينة التي كان موقفها سلبيا في الأصل؟ أم على الأقلية الصغيرة التي كانت جاهزة للتضحية بأرواحها، أداء لواجب الدفاع عن خليفة المسلمين الشرعي، الذي لم تصله النجدة التي طلبها من الولايات الإسلامية؟ ومن أحق بالمحاربة معه؟ الخليفة الشرعي المعتدى عليه في

عقر داره، وفي عاصمة الخلافة الإسلامية؟ أم الخليفة الشرعي الذي يثاب على اجتهاده، إن أصاب أو أخطأ، وقرر تأجيل القصاص حتى تستقر الأمور له، ومنح الأولية لإخضاع المطالبين بالقصاص، مستعينا بالمتهمين بقتل الخليفة الشرعي؟

ويقول المالكي عن عثمان،رضي الله عنه "إن قتلته المباشرين لقتله مخطئون آثمون فاسقون، لكن ما الحكم الشرعي في هذه الحالة؟! هل الحكم الشرعي القود بالظن بلا دعوى ولا شهود؟! هل يتم قتل جميع الثوار الخارجين على عثمان؟ حتى وإن كان أكثر هؤلاء ينكر قتل عثمان ويبرأ إلى الله منه؟! قد ثبت أن عليا وأكثر الصحابة لا يعرفون القتلة بأعيانهم بل لم يثبت أن أحدا من الصحابة عرف أحدا منهم بعينه، ثم هم طائفة كثيرة وليس كل خارج قاتلا ولا كل خارج راضيا بقتل عثمان.(ص ١٥٠-١٥١)

والسؤال: ألا يعتبر هذا العذر تهمة شنيعة للخليفة الراشد الرابع لأنها تفيد بأنه يقول "ما فات مات" وليس من مسئوليات ولي الأمر أن يبحث وراء القتلة المجهولين، بل له الحق في الاستعانة بالمتهمين منهم في قيادة جيوشه لمحاربة الممتنعين عن البيعة لعدم بذله أي جهد لتطبيق القصاص؟

ويضيف إلى العذر السابق...: "فالمسألة كبيرة وفيها تفصيل **احتار فيه الصحابة وتقاتلوا** وليست بهذه السهولة ففيها تفصيل كبير. كما أن لعلي مذهبا فيها، بل هو مذهبه ومذهب أبي بكر وأكثر الصحابة وهو أن المقتول الذي تقتله **طائفة ممتنعة** متأولة أنه لا قود على الجماعة... ولو علموا أن مصيرهم هو القصاص منهم لتمنعوا وصارت المفسدة أكبر. وكذلك علي رضي الله عنه لم يقد من قتلة عثمان للسبب نفسه. فلا يجب القصاص...من الطوائف **الممتنعة** المتأولة، لا سيما عند فيئها إلى الحق، ودخولها في جماعة المسلمين".(ص ١٥٠-١٥١)

والسؤال: ألا يعتبر عذرك في عدم بذل الخليفة الجهد للتعرف على القتلة للقصاص منهم تهمة لعلي، رضي الله عنه بأنه لا يفهم الشرع؟ وهل القاتل العمد المتأول يُعفى من العقوبة بدون تحري وجهد للتعرف على الحقيقة؟ ألا يتعارض قولك هذا "طائفة ممتنعة" مع تكذيبك لروايات سيف؟

فمثلا تعترض على قول الدكتور العمري "تولى عليٌّ الخلافة إثر مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنهما في ظروف خطيرة حيث سيطر الناقمون على عثمان على المدينة، وأفلت الأمر من يد كبار الصحابة)" حيث تتبعه "أقول: هذا مضمون رواية سيف بن عمر فهو الراوي الوحيد الذي ذكر هذه (السيطرة) وسيف مؤرخ في غاية الضعف باعتراف الدكتور العمري نفسه. فليته لم يذكر محتوى رواية سيف وما فيها".(ص ١٢٧)

وتعترض في الملاحظة السادسة على قول الفقيهي: "فالمدينة عاصمة الدولة ومقر الخلافة مضطربة والثائرون يسيطرون عليها. أقول: هذا من رواية سيف بن عمر فهو الراوي الوحيد الذي تفرد بذكر (سيطرة) قتلة عثمان على المدينة..."(ص ١٤٧)

والسؤال أما هذه الأقوال: هناك ثلاث احتمالات:

١. أن من اعترضت عليهم وسيف صادقون، وهو السبب الذي يقف أمام ما جرى في المدينة وما ترتب عليها من نتائج مؤلمة.
٢. اعتراضاتك صحيحة، وسيف كذاب، فتوجه تهمة شنيعة للصحابة الموجودين في المدينة أثناء استشهاد الخليفة الشرعي، ومنهم الخليفة الشرعي الجديد؟ فقولك يفيد أن عامة الصحابة في المدينة تخاذلوا، طواعية، عن الدفاع عن خليفة المسلمين، وأنهم لا يعذرون عن التقصير في بذل الجهد في التعرف على المباشرين للقتل لتطبيق القصاص في حينه، وتعزير من ساعدوهم بالحصار وغيره.
٣. تناقض نفسك، حيث تجمع بين القول بأن الفئة الباغية التي قتلت خليفة المسلمين كانت طائفة ممتنعة، وتكذب من استشهد بروايات سيف التي تقول بأن الظروف، في المدينة، كانت خطيرة وأن الناقمين يسيطرون عليها.

الصحابة من منظور سيف:

وأما سيفا الذي لم يدع التحقيق للروايات التي جمعها فله رأي آخر، يمكن للعاقل المنصف أن يلمس فيها ما يلي:

أولا – تتسم الروايات التي جمعها بالشمولية لأحداث استشهاد عثمان ابن عفان، ولأحداث موقعة الجمل. فمجموع الروايات التي جمعها تصف الشخصيات الرئيسة في تلك

الأحداث فتغطي بعض سلبياتها وبعض إيجابياتها، فتمنح الفرصة للباحث الصادق استنتاج صورة منطقية متسقة الأجزاء ومترابطة لأحداث الفتنة الكبرى.

ثانيا – تساعد الباحث اليقظ وواسع الثقافة للخروج بصورة للشخصيات البارزة تتسق مع التراجم المتوفرة عن حياتهم، والطريقة التي تتفاعل بها عناصرهم البشرية (الروحية، العاطفية، العقلية، العضوية) مع بعضها البعض ومع الواقع الذي يجدون أنفسهم فيه، أو يسهمون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في صناعتها.

وإذا راجعنا إلى ملخص رواياته في (صيني، مناهج الأبحاث التاريخية في خطوات تطبيقة، الفصلين: الخامس والسادس) سنجد أنها تقف موقف الحياد فيذكر ما على الصحابي وما عليه، دون إبداء أي رأي، ومثاله بالنسبة لعلي:

١ – عندما تآمرت الفئة الباغية من البصرة والكوفة ومصر على غزو المدينة فجأة بعد إعلانها التوبة والتظاهر بالعودة إلى ديارها ثم ظهروا جميعا، فجأة، بحجة أن عثمان أمر بقتل رؤساء الفئة الباغية من مصر، وجّه إليهم الخليفة الراشد الرابع سؤالا مفحما: "**كيف علمتم يا أهل الكوفة ويا أهل البصرة بما لقي أهل مصر، وقد سرتم مراحل ثم طويتم نحونا؟ هذا والله أمر أبرم بالمدينة**. قالوا فضعوه على ما شئتم لا حاجة لنا في هذا الرجل ليعتزلنا."

٢ – ساعد في توفير الماء للخليفة المحاصر حتى منعته الفئة الباغية.

٣– رفض الدعوة إلى مبايعته مرارا، ثم وافق لتخليص المسلمين من الموقف الحرج واشرط أن تكون البيعة علنا في المسجد، وذلك بعد أن رفضها عدد من الصحابة. وبهذا ينصف سيف ابن عمر الخليفة الراشد الرابع ويبرز تميزه عن الآخرين.

وبالنسبة لابن عمر فالروايات تصوره أنه كان لا يؤيد قرارات الخليفة، ولكن ولا يحرض على مخالفتها، ويعتذر عن تولي الشام، بدلا عن معاوية.

وبالنسبة لابن عباس كان الخليفة الثالث الراشد يثق فيه وجعله على رأس الحج عندما كان محاصرا.

وبالنسبة للزبير وطلحة، يصورهما في رواياته بأنهما كانا محايدين أو سلبيين في فترة حصار الخليفة، ثم تحمسا مع أم المؤمنين عائشة لتنفيذ القصاص على القتلة في الكوفة

والبصرة، ويصور الثلاثة أنهم كانوا يميلون إلى الصلح، ويكرهون القتال بين المسلمين، ولم يقاتلوا إلا اضطرارا لدفع الهجوم عليهم. وتفيد رواياتان أو ثلاث أن الزبير وطلحة بايعا مكرهين لسيطرة الفئة الباغية على الوضع.

وحتى بالنسبة للأشتر أحد رؤوس الفئة الباغية كان يورد روايات تدينه، وروايات تصف شجاعته وإقدامه في المعارك.

وحتى محمد بن بكر الذي كان يبغض عثمان وينضم إلى الفئة الباغية صوره في إحدى الروايات حول مقتل الخليفة عثمان بأن لديه إحساس، حيث تقول الرواية " وكان آخر من دخل عليه محمد بن أبي بكر فقال له عثمان: ويلك أعلى الله تغضب؟ هل لي إليك جرم إلا حقا أخذته منك؟ فنكل ورجع."

وأرجو أن يكون لدي القارئ الهمة في التعرف بنفسه على طبيعة روايات سيف بن عمر الضبي الأسدي في كتاب:

١- الفتنة ووقعة الجمل ل**سيف بن عمر** الأسدي التَّمِيمي تحقيق : أحمد راتب عرموش (بيروت: دار النفائس – ١٣٩١) وموجود في الموقع التالي:
shamela.ws/index.php/book/7536

والخلاصة، إن الحقيقة التي يجب أن لا ننكرها، وإن جاءت من سيف بن عمر، هي أن قرارات الخليفة الراشد الرابع والمواقف السلبية لغالبية الصحابة، في المدينة، لم تصدر بمحض اختيارهم، ولكن أسهم في صناعتها **الذهول**، أمام سيطرة البغاة، **فجأة**، على عاصمة الخلافة الراشدة. فحاشاهم الأغلبية من أصحاب رسول الله أن يتخاذلوا، **طواعية**، عن الدفاع عن خليفة المسلمين الذي لم يثبت عليه ما يوجب خلعه، وأن يُحاصر أياما، ويُمنع عنه، حتى الماء، أمام أعينهم، وأن يقتل غيلة وهم حاضرون.

ويسند هذه الحقيقة ما وقع في معركة أحد، حيث انقلب النصر إلى هزيمة مروعة، بسبب طمع بعض الرماة في الغنيمة... فكان درسا مؤلما للجميع. وأما في الفتنة الكبرى، فوراءها "الفئة الباغية" التي تجرأت على الخلافة الإسلامية والخليفة الراشد والعاصمة الإسلامية، واندسوا في جيش الخليفة الراشد الرابع للكيد لأي محاولة لتطبيق القصاص عليهم.

وبهذا يتضح أن روايات سيف، غير المحققة إلا بالعقل، هي أكثر إنصافا لأصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم. كما يتضح أن الخليفة الراشد الرابع غني عن دفاع المتنطعين والمتحزبين والمغالين في التحزب له، فيسيئون إليه، وهم يظنون أنهم يحسنون؛ ويتعدون على أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم، وإن كان بغير قصد.

سادسا: لماذا الحقد على سيف بن عمر؟:

هذه نماذج مما يقوله الأستاذ المالكي، **المحقق للروايات التاريخية** عن سيف المسلم الذي لم يعايشه، ولم يسافر معه، ولم يتعامل معه، ودون أن يخضع جميع رواياته لمنهج المحدثين.

يعنون المالكي إحدى الفقرات التي ينقد فيها سيفا "طعن سيف في كبار الصحابة بدون وجه حق." (ص٥) ويقول في موضع آخر: "أجمع المحدثون الذين ترجموا أو تكلموا عن سيف بن عمر على ضعفه وتفاوتت عباراتهم في جرحه بين (ضعيف) و (متروك) و (يضع الحديث) و (متهم بالزندقة) و (مخالفة الإجماع)... إلخ (ص ٥١) ويقول عنه "وسيف بن عمر وضاع كذاب!!(ص ١٣١) ويتهمه قائلا: "فإن سيف بن عمر من أكثر المؤرخين تشويها وطعنا في بيعة علي بن أبي طالب ونقل أكثرهم هذا التشويه وهذا الطعن في البيعة وشرعيتها". (ص ٢٠١)

ويبذل قصارى جهده لنفي صحة روايات سيف كلها، حتى ما ثبت منها بالمنهج الذي يدعو إلى تطبيقه نظريا. فيقول "البقية الباقية من روايات سيف: إذا لم يبق من روايات سيف التي نجزم بأن سيفا رواها عن ثقات ورواها عنه ثقات إلا روايتان، لأن الإسناد صح إليه فيهما ولأن الإسناد الذي ساقه سيف رجاله ثقات وظاهره الاتصال، مع أننا سنرى بعض العلل في المتن التي تمنع صحة هاتين الروايتين أيضا." (ص٦٣)

والخلاصة هذا الحقد الدفين لسيف بن عمر والاستماتة في تكذيب أقواله كلها إلا ما أدرك أنها في صالح تحيزه، يثير لغزا يصعب حله. ومكثت أفكر فيه، وأقلبه لعلي أجد له تفسيرا، فخطرت في بالي قضية اثنين. رفع أحدهما شكوى ضد الآخر في المحكمة، مدعيا أنه اعتدى عليه. وفي أثناء المحاكمة سأله القاضي هل لديك شاهد؟ فأجاب نعم، فلان الذي يعرفنا الاثنين.

وما كاد الأول ينتهي من كلامه إلا وإذا بالآخر يهاجم الشاهد، ويصمه بأنه "متهم بالزندقة"، "وضاع كذاب"، و"من أكثر الشهود تشويها للحقائق"... فشد انتباه القاضي إلى أهمية هذا الشاهد فطلبه للشهادة. وحصل ما كان الثاني يخشاه فقد كشف الغطاء عن الحقيقة كلها، ولا سيما ما كان الثاني يحاول إخفاءه. ولهذا كان يحاول جاهدا أن لا يستدعيه القاضي للشهادة، بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة. فنحن أمام خيارين:

أولا – أن ننكر وجود ما يسمى بموقعتي الجمل وصفين ال لتين ذهب ضحيتهما الآلاف من المسلمين بسيوف المسلمين، أو

ثانيا – أن نصدق كثيرا من روايات سيف المحايدة التي تكشف النقاب عن أحداث خطيرة وقعت بسبب عدم عصمة كبار الصحابة من الخطأ في الاجتهاد، وبسبب الظروف الصعبة التي أوجدتها الفئة الباغية التي بغت على الخليفة الراشد الثالث.

ولا يشك مسلم منصف بأن تلك الأحداث قد وقعت بسبب الاجتهاد الذي يثاب عليه المجتهد إن أخطأ أو أصاب، وبسبب عامل خارجي هو وجود الفئة الباغية، وأن هناك فريقين من المجتهدين عملوا على تنفيذ اجتهاداتهم، بما توفرت لهم من السلطات. ولا نشك أن الاجتهادين المتعارضين هما:

١. تأجيل القصاص، والاستعانة بالمتهمين بقتل خليفة المسلمين لقتال من يعارضه.

٢. المطالبة بعمل شيء مقدور عليه، في ظل الظروف الواقعية، لتطبيق القصاص؟

وهنا تبرز الأسئلة التالية:

١. أي الفريقين اتخذ القرار الأول وبادر في تنفيذه؟

٢. وأي الفريقين كانت قراراته ردة فعل لقرارات الآخر؟

٣. وبالتالي أي الفريقين كان أقرب إلى الصواب؟

وأسأل الله أن لا يعمي بصائرنا عن الحق، وأن يلهمنا الإجابة الصائبة، حتى تكون الفتنة الكبرى درسا لنا نحرص على تجنب الوقوع في أخطائها.

د. سعيد صيني

١٨ ذو القعدة ١٤٣٨هـ

أولا - القضية الجوهرية في الكتاب: ٣
ثانيا: منهج المحدثين والروايات التاريخية: ٤
ثالثا : التناقض بين القول والتطبيق: ٨
رابعا - الخطأ في فهم الأحكام الشرعية ونصوصها: ١٢
خامسا: الصحابة بين المالكي وسيف: ١٥
الصحابة من منظور المالكي: ١٦
الصحابة من منظور سيف: ٢٢
سادسا: لماذا الحقد على سيف بن عمر؟: ٢٥